الأمم المتحدة

A/70/745**

الجمعية العامة

Distr.: General
19 February 2016
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المنقحة المتعلقة بتقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام

الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير متابعةً لتقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-S/2015/682). ويتضمن التقديرات المنقحة المقترحة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وقدرها ٢٠٠ ٦٠٨ ١١ دولار (إجماليه ٢٠٠ ٦٤٠ ١٢).

** أعيد إصدارها مرة ثانية لأسباب فنية (٢ آذار/مارس ٢٠١٦).

020316 020316 16-02616 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عقد الأمين العام اجتماعا للفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام لإعداد تقييم شامل لعمليات الأمم المتحدة للسلام في الوقت الحاضر ولسبل زيادة فعاليتها وكفاءتها واستجابتها في عالم متغير. وترد توصيات الفريق في تقريره (A/70/95-S/2015/446).

٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدَّم الأمين العام في تقريره عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام: تنفيذ توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (A/70/357-S/2015/682) مجموعة من التوصيات، تشمل الحاجة إلى تعزيز القدرات بقدر كبير في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة لحلها.

٣ - وقررت الجمعية العامة في قرارها ٦/٧٠ أن تواصل النظر خلال دورتها السبعين في التوصيات المنبثقة عن مبادرة الأمين العام، في إطار اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، واللجنة الرابعة، واللجنة الخامسة، والهيئات الأخرى المعنية، وفقا للإجراءات المتبعة وفي حدود اختصاص كل منها. وبعد ذلك، شجَّعت الجمعية الأمين العام، في قرارها ٢٤٧/٧٠، على أن ينظر في إدراج مقترحات في مشاريع الميزانيات المقبلة لتعزيز القدرات في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة.

٤ - ويتضمن هذا التقرير الاحتياجات الإضافية من الموارد لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من أجل تنشيط قدرات الأمم المتحدة الأساسية على منع نشوب النزاعات والوساطة، وفي إطار الباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين. ويسترشد هذا الاقتراح بالهدف الشامل المتمثل في جعل إدارة الشؤون السياسية أكثر عملية وأكثر توجها نحو الاستجابة السريعة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، ومن ثم تمكينها من تقديم الدعم بقدر أكبر من الفعالية إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مساعيها الرامية إلى منع نشوب النزاعات والوساطة.

ثانيا - تعزيز القدرات في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة

٥ - وجه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في تقريره نداءً قويا من أجل منح الصدارة مجددا لأنشطة الوساطة ومنع نشوب النزاعات. وأشار إلى أن الجهود والاستثمارات الوطنية والإقليمية والدولية ينبغي أن يكون محورها تجنب نشوب الحروب.

ودعا الفريق المجتمع الدولي إلى بذل جهد كبير مجددا في هذا المجال، من شأنه ”أن يغني عن بذل جهود أكبر بكثير بعد خسارة آلاف الأرواح، بل مئات الآلاف منها، وإنفاق بلايين الدولارات على الحرب هباءً“.

٦ - وعلى وجه أكثر تحديدا، لاحظ الفريق أن المهام الأساسية في مجال دعم منع نشوب النزاعات والوساطة في الأمانة العامة استمر تمويلها من التبرعات، التي تفتقر إلى تمويل يمكن التنبؤ به. وأبرز، على وجه الخصوص، أن نحو ٣٠ في المائة من موارد إدارة الشؤون السياسية في المقر تأتي من التبرعات الخارجة عن الميزانية، على الرغم من أنها تتعلق بالمهام الرئيسية المنوطة بالمنظمة في مجال دعم منع نشوب النزاعات والوساطة. ولذلك أوصى الفريق ”بتعزيز قدرات الأمانة العامة الأساسية بقدر كبير في مجال الوساطة ومنع نشوب النزاع، بما في ذلك قدرات الرصد والتحليل، وتوفير موارد أكثر موثوقية في إطار الميزانية العادية، ودعم المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين، ودعم الوساطة“.

٧ - وفي التقرير عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام كرر الأمين العام الإشارة إلى التوصية الواردة أعلاه، وقدم خطة عمل ترتكز على ثلاث دعائم وهي: تجديد التركيز على منع نشوب النزاعات والوساطة؛ وإقامة شراكات إقليمية - عالمية أكثر متانة؛ وإيجاد سبل جديدة لتخطيط عمليات الأمم المتحدة للسلام وتنفيذها بما يجعلها أكثر سرعة واستجابة وقابلية للمساءلة فيما يتعلق باحتياجات البلدان والسكان في حالات النزاع. وأشار التقرير إلى أنه لا يمكننا الاستجابة لأزمات اليوم من حيث عددها وحدَّتها من خلال التركيز فقط على أدوات إدارة النزاعات. ولذلك جرى التأكيد بقوة على أنه آن الأوان للوفاء بالالتزام بمنع نشوب نزاعات بوصفه الوظيفة الأساسية للمنظمة.

٨ - وهذه التوصية تكرر أيضا النداءات التي وجّهتها الدول الأعضاء على مدى سنوات عديدة إلى الأمم المتحدة بأن تعالج الأسباب الجذرية للنزاعات، وأن تعمل على منع نشوبها. فعلى سبيل المثال، لدى النظر في تعزيز إدارة الشؤون السياسية في عام ٢٠٠٩، أكدت الجمعية العامة في قرارها ٢٦١/٦٣ على أن تحسين قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب النزاعات وحلها استثمار أفضل من تحمل تكاليف النزاعات المسلحة وعواقبها. وقدم الأمين العام في تقريره عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام عددا من الخطوات الملموسة لبلوغ هذا الهدف.

٩ - وأوصى الأمين العام في التقرير على وجه التحديد بتعزيز مجموعة واسعة النطاق من الأدوات مثل المبعوثين والمكاتب الإقليمية، والقدرة الاحتياطية للمقر في مجال المساعي الحميدة، وخبراء الوساطة، ودعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويؤيد تماما دعوة الفريق إلى

تعزيز قدرات الأمانة العامة الأساسية بقدر كبير في مجال منع نشوب النزاعات والتوسط لحلها، وتوفير موارد أكثر موثوقية في إطار الميزانية العادية. ويقدم هذا التقرير عرضا مجملا للقدرات الأساسية الجديدة المقترحة للتمويل في إطار الميزانية العادية.

المبادرات الأخرى الرامية إلى تنشيط دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات والوساطة

١٠ - تندرج التوصية المتعلقة بتنشيط قدرات الأمانة العامة الأساسية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة ضمن مجموعة أوسع من التدابير، بما في ذلك التدابير المطروحة في تقرير الأمين العام، ومبادرات الإصلاح التي وضعها الأمين العام طوال فترة ولايته لتنشيط قدرة المنظمة على منع نشوب النزاعات. وبالفعل، تعكف الأمانة العامة، ولا سيما إدارة الشؤون السياسية، على تنفيذ عدد من التوصيات الرئيسية في هذا الصدد، وهي تحرز تقدما مهما في العمل مع الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع من أجل كفالة أن يظل منع نشوب النزاعات أولوية جماعية شاملة في الأعمال المقبلة.

١١ - وقد ركز العمل المتعلق بتنفيذ تلك التوصيات، بصورة ملموسة، على عدد من المجالات. وهو يسعى إلى ضمان قدرة الأمانة العامة على تزويد مجلس الأمن، والهيئات الحكومية الدولية الأخرى حسب الاقتضاء، بالمعلومات في المراحل المبكرة من الأزمات، فضلا عن الخيارات الاستراتيجية بشأن الكيفية التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تتيح مجموعتها الواسعة من آليات منع النزاعات وصنع السلام دعما للدول الأعضاء. ويجري اتخاذ خطوات من أجل تحسين هيكل ومحتوى التقارير المقدمة من الأمين العام إلى المجلس بحيث تكون أكثر اتساما بطابع استراتيجي وتشمل تقييما منتظما للديناميات السياسية ذات الصلة. وقد بذلت جهود أيضا لتعزيز الدعم المقدم إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية مساعدةً لها في مبادراتها الرامية إلى منع نشوب النزاعات. وعملت إدارة الشؤون السياسية أيضا عن كثب مع أعضاء مجلس الأمن من أجل تعزيز سبل تبادل المعلومات والتحليلات السياسية، وتراوح ذلك بين مناقشات المجلس الرسمية والتفاعلات غير الرسمية. وقدمت الإدارة أيضا إحاطات إعلامية منتظمة إلى الجمعية العامة ومجموعات الدول الأعضاء.

١٢ - وإلى جانب قدرة التخطيط والتحليل المنشأة حديثا في مكتب الأمين العام وغيرها من الأجهزة، تعمل الإدارة على تحسين ممارسات التحليل والتخطيط، على النحو الموصى به في تقرير الأمين العام. وهذا أمر ذو أهمية حيوية لا لعمليات السلام التي جرى نشرها بعد توقيع اتفاقات السلام فحسبُ، بل أيضا لجهود منع نشوب النزاعات. وفي موازاة ذلك، تقوم الإدارة بتحديث أدوات التحليل السياسي لديها، سواء في المقر أو في الميدان باتباع

أحدث التقنيات التحليلية، وذلك بإدماج جميع الأبعاد ذات الصلة باحتياجات الأمم المتحدة في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وصنع السلام.

١٣ - وتعمل الإدارة عن كثب مع الاتحاد الأفريقي من أجل وضع اللمسات الأخيرة على الإطار المشترك للسلام والأمن، الذي يهدف، في جملة أمور، إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في جميع مراحل دورة النزاع، مع تجديد التركيز على منع نشوب النزاع، وعلى تغليب الحلول السياسية، وعلى بناء قدرات المنظمتين معا على تبادل التحليل والعمل على الصعيد الإقليمي. وباعتبار إدارة الشؤون السياسية الكيان الرائد فيما يتعلق بتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فهي تعمل أيضا جنبا إلى جنب مع مجموعة من الشركاء الإقليميين من أجل تحديد السبل الكفيلة بتعزيز المساعي المشتركة الرامية إلى منع النزاعات، بدءا بنشر بعثات مشتركة وانتهاءً بعقد اجتماعات منتظمة بين المكاتب يمكنها أن ترصد الأزمات المحتملة.

١٤ - وتقوم الإدارة بدور داخلي بالغ الأهمية في تعزيز النهج المشتركة المتبعة في منظومة الأمم المتحدة إزاء منع نشوب النزاعات. وخلال آخر دورة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، قادت الإدارة مناقشة بشأن ضم جهود منظومة الأمم المتحدة من أجل تنشيط العمل المشترك في مجال منع النزاعات وبناء السلام. وفي إطار المتابعة، سوف يقدم بيان يتضمن الالتزام بمضاعفة الجهود الرامية إلى العمل بصورة تعاونية واستراتيجية على نطاق المنظومة دعما لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لكي يعتمده مجلس الرؤساء التنفيذيين في نيسان/أبريل ٢٠١٦.

١٥ - وليست مختلف الأنشطة والتوصيات التي أبرزها التقرير عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام إجراءات مستقلة. بل هي جزء لا يتجزأ من الرؤية المتعلقة بتعزيز دور الأمم المتحدة في مجال العمليات ومنع النزاعات. وعلى وجه الخصوص، تستفيد هذه الأنشطة من الجهود المبذولة ومبادرات الإصلاح الطويلة الأمد المنجزة على مدى العقد الماضي من أجل تعزيز إدارة الشؤون السياسية وجعل المنظمة أوفى بالغرض المتمثل في إنجاز وعد منع النزاعات.

١٦ - وبفضل إنشاء وحدة دعم الوساطة في عام ٢٠٠٦، تمكنت الإدارة من تطوير الخبرة الفنية بالجوانب السياسية والتقنية الحساسة من عمليات السلام، فضلا عن قدرات النشر السريع التي يمكن أن تترجم تلك الخبرة الفنية إلى مهام عملية محددة في مجال منع النزاعات. وهذا بدوره أدى إلى زيادة الوعي الدولي زيادة سريعة وملحوظة في مجال الوساطة، ووضع الأمم المتحدة في طليعة الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات الدولية في هذا المجال. واليوم، تقدم

الأمم المتحدة، عن طريق إدارة الشؤون السياسية، دعما منتظما إلى الدول الأعضاء من أجل المساعدة في تطوير قدرات محلية على منع نشوب النزاعات والوساطة لحلها، الأمر الذي يساعد في نهاية المطاف على تعزيز قدرة هذه الدول على الصمود في وجه النزاعات المحتملة.

١٧ - وبالمثل، تعمل الإدارة جنبا إلى جنب مع أكثر من عشرين منظمة إقليمية ودون إقليمية لمساعدتها على تعزيز قدراتها في مجال منع النزاعات والوساطة. وهذه الشراكات أتاحت أيضا للأمم المتحدة مزيدا من فرص الاستفادة من الديناميات المحلية واكتساب معرفة بها، ويمكن تسخيرها للتمكين من ترجمة الإنذار المبكر بمزيد من الفعالية والتماسك والنجاح إلى إجراءات مبكرة. وبالإضافة إلى أكثر من ١٠٠ عملية نشر ذات صلة بالوساطة في عام ٢٠١٥، فإن الإدارة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقدم حاليا الدعم الفني إلى ما يزيد على ٤٠ من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية التي تعمل مع الدول الأعضاء في سياق الجهود الرامية إلى بناء القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات والوساطة.

١٨ - وبفضل المبادرات السابقة، تضطلع الإدارة بدور أكثر فعالية لا في دعم عمل مبعوثي الأمم المتحدة وممثليها فحسب، بل أيضا عمل الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويتجلى من الدعم عبر الإقليمي القوي المقدم من مجموعة أصدقاء الوساطة إلى تلك الأنشطة ومن قرارات الجمعية العامة بهذا الشأن، أن هناك طلبا متزايدا على الدعم في مجال الوساطة، وليس هذا فحسب، بل هناك أيضا اعتراف بقيمة العمل الذي تقوم به الإدارة في هذا المجال.

١٩ - ومكن إنشاء ثلاثة مكاتب إقليمية للأمم المتحدة، وهي مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، وإيفاد مبعوثين خاصين ذوي ولايات إقليمية، من تزويد المنظمة بقدرات ميدانية من أجل إقامة علاقات عمل مستمرة ومبتكرة مع الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية وغيرها من الجهات بغية معالجة طائفة واسعة من القضايا القابلة للانفجار في جميع أنحاء المناطق دون الإقليمية. وكان قيام الجمعية العامة بتعزيز إدارة الشؤون السياسية في عام ٢٠٠٩ مفيدا أيضا في زيادة الاستعداد التشغيلي للإدارة، مما جعلها أكثر تركيزا على الميدان بدلا من الانحصار في المكاتب.

٢٠ - وهذه الجهود المبينة أعلاه آتت أُكلها بالفعل. فنسبة أنشطة الوساطة المتعلقة بالتعاون مع المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية تناهز اليوم ٨٥ في المائة. ففي عام ٢٠١٥ وحده، أوفدت المنظمة خبراء في مجال الوساطة أكثر من ١٠٠ مرة من أجل تقديم المساعدة التقنية

إلى عمليات السلام في مجالات حاسمة، مثل تقاسم السلطة وتقديم المساعدة الدستورية. وأصبحت الإدارة الآن تقدم المساعدة الانتخابية أو تشرف على تقديمها إلى ٦٥ دولة عضوا، منها ما يناهز اثني عشر بلدا في إطار الولايات الصادرة عن مجلس الأمن، وفي حالات كثيرة يتعين فيها الحد من خطر أعمال العنف المتصلة بالانتخابات. وفي عام ٢٠١٠، اتخذت الإدارة ١٥ التزاما في مجال المرأة والسلام والأمن، وهي التزامات ناشئة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعملت بانتظام على إدراج المنظور الجنساني في عملها. واليوم، تتضمن جميع التقارير المقدمة من الإدارة إلى مجلس الأمن تحليلا جنسانيا ومعلومات مصنفة حسب الجنس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع أفرقة دعم الوساطة تضم نساءً.

٢١ - وهذه المبادرات زادت أيضا بقدر كبير من فعالية الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات والوساطة في حلها. وتشمل الأمثلة على التدخلات الناجحة في هذا المجال غينيا وقيرغيزستان وبوركينا فاسو، وكذلك الحالة بين العراق والكويت. ففي هذه الحالات، كانت المنظمة قادرة على دعم الدول الأعضاء، غالبا بالتعاون مع شركاء إقليميين، من أجل معالجة الأزمات الخطيرة المحتملة في وقت مبكر، وتوفير المواكبة السياسية المتكتمة التي ثبت أنها بالغة الأهمية لنزع فتيل النزاعات، وأحيانا، تجنب حروب أهلية محتملة.

التحدّيات

٢٢ - رغم التقدم الكبير الذي أحرز خلال السنوات القليلة الماضية، ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. فمنع نشوب النزاعات بفعالية يتوقف على عوامل متعددة، مثل الإرادة السياسية للأطراف واستمرار توافر الموارد. وقد أقر بذلك مجلس الأمن في عام ٢٠١١، إذ أعاد تأكيد ضرورة أن يقدَّم للمنظمة دعم مالي يمكن التنبؤ به ويتسم بالاتساق ويمكن الحصول عليه في الوقت المناسب، كي يتسنى استخدام أدوات الدبلوماسية الوقائية على النحو الأمثل (S/PRST/2011/18). غير أن الإدارة ما زالت تفتقر، في العديد من المجالات الأساسية، إلى الاستقرار المالي وإمكانية التنبؤ بالموارد المالية. وهذا تحد لا يعرقل فقط قدرتها على الاضطلاع بولايتها بفعالية في المستقبل، وإنما يهدد أيضا قدرتها على مواصلة جهودها الحالية. ذلك أن فعالية الإنذار المبكر والتحليل والشراكات الإقليمية ودعم قدرات الدول الأعضاء تتطلب من الإدارة بذل جهود متواصلة وتوفير الموارد اللازمة لذلك، بالإضافة إلى تغطية عالمية كافية.

٢٣ - وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، زاد من حدة الصعوبات المبينة أعلاه تزايد الطلب على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. وإلى حد ما، فقد جاءت تلك الزيادة نتيجة طفرة في عدد النزاعات الدائرة في جميع أنحاء

العالم، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن. غير أنها يمكن أن تعزى أيضا إلى تزايد إدراك الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لا لضرورة منع نشوب النزاعات فحسب، بل ولإمكانية القيام بذلك أيضا. ويُطلب الآن بصورة روتينية إلى المنظمة، عن طريق إدارة الشؤون السياسية، أن تدعم هؤلاء الشركاء في تنمية وتعزيز قدراتهم الخاصة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة.

٢٤ - ومن شأن الاحتياجات الواردة في هذا المقترح أن: (أ) تكفل قدرة الأمم المتحدة على تلبية هذا الطلب المتزايد؛ (ب) وتسهم في تعزيز الدور الوقائي والتنفيذي للأمم المتحدة، بتوجيهها صوب الإنذار المبكر والعمل المبكر؛ (ج) وتعد المنظمة للتكيف مع متطلبات الدبلوماسية الوقائية في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما تزويدها بالموارد اللازمة لتمكينها من توثيق التعاون مع الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين في سبيل إحلال السلام؛ (د) وتمكن الأمانة العامة من العمل على نحو أوثق مع منظومة الأمم المتحدة ككل في المساعدة على التصدي للأسباب الجذرية للنزاع وبناء سلام أكثر استدامة.

ثالثا - دور إدارة الشؤون السياسية: المسؤوليات الأساسية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة

٢٥ - منع نشوب النزاعات العنيفة هو أحد المقاصد الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، الذي أسند إلى المنظمة هدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب. وسيظل هذا هو المعيار الذي تقيس به الدول الأعضاء والشعوب التي تخدمها الأمم المتحدة مدى نجاح المنظمة.

٢٦ - وتقع مسؤولية تفعيل الهدف المذكور على عاتق إدارة الشؤون السياسية في المقام الأول. فقد أشارت الجمعية العامة، في قرارها ٢٦١/٦٣، إلى أن الدبلوماسية الوقائية مهمة أساسية من مهام الأمم المتحدة وتعد أساسية لأداء الأمين العام دوره وأن الإدارة مسؤولة في المقام الأول عن الاضطلاع بالدبلوماسية الوقائية ودعم مهام المساعي الحميدة للأمين العام. ولذلك فإن الإدارة لديها مسؤولية عالمية، وهي منخرطة في العمل في جميع المناطق بأشكال شتى.

٢٧ - وفي القرار ٣٠٣/٦٨، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل عرض مساعيه الحميدة وفقا للميثاق ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع وأن يواصل تقديم الدعم في مجال الوساطة، عند الاقتضاء، لممثلي الأمم المتحدة ومبعوثيها الخاصين وللدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بناء على طلبها. وبالمثل، فقد شدد

مجلس الأمن، في قراره ٢١٧١ (٢٠١٤)، على الدور الأساسي الذي يضطلع به الأمين العام في منع نشوب النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال الإنذار المبكر، وعلى أهمية الجهود التي يبذلها الأمين العام لتعزيز دوره، وفقا للمادة ٩٩ من الميثاق.

٢٨ - وتجدر الإشارة إلى أن الجمعية العامة طلبت أيضا إلى الأمين العام، في قرارها ٣٠٣/٦٨، أن يواصل العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، بناء على الطلب ووفقا للولايات المتفق عليها، في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، وفي بناء القدرات في مجال الوساطة لغرض تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها، وذلك بطرق منها عقد دورات تدريبية وتبادل الموظفين. وأكدت الجمعية أيضا أهمية إقامة المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية لشراكات وعلاقات تعاون مع الأمم المتحدة من أجل كفالة اتساق وتكامل الجهود التي تبذلها الجهات الفاعلة التي تشارك في عملية وساطة بعينها. وشدد مجلس الأمن، في بيان من رئيسه مؤرخ ٦ آب/أغسطس ٢٠١٣، على أهمية الاستمرار في تطوير الشراكات الفعالة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية من أجل إتاحة الفرصة لاتخاذ تدابير مبكرة لمواجهة الخلافات والأزمات الناشئة وتعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات (S/PRST/2013/12). وشجع المجلس أيضا الأمين العام على مواصلة استخدام الوساطة حيثما أمكن للمساعدة في حل النزاعات سلميا، والعمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية والتنسيق معها في هذا الصدد، حسب الاقتضاء.

٢٩ - وسلمت الجمعية العامة أيضا بأهمية معالجة القضايا المتصلة بالمرأة والسلام والأمن في سياق عمل المنظمة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. ففي القرار ٣٠٣/٦٨، على سبيل المثال، أقرت الجمعية بأهمية مشاركة المرأة على نحو تام وفعال في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها في جميع مراحلها وبجميع مستوياتها وجوانبها وبأهمية توفير خبرات كافية في المسائل المتعلقة بنوع الجنس لجميع الوسطاء وأفرقتهم، وشجعت الأمين العام على أن يواصل تعيين نساء يتولين رئاسة أو قيادة جهود الوساطة وكعضوات في أفرقة الوساطة في عمليات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة. وحدد مجلس الأمن، بموجب قراره ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن والقرارات اللاحقة بشأن هذه المسألة، ولاية الإدارة في هذا المجال بمزيد من التفصيل.

٣٠ - وبالتالي فإن الولاية التي أناطتها الجمعية العامة بالإدارة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة تشمل عنصرين هامين، أولهما أن الإدارة مطلوب منها أن تقوم بدور ريادي في دعم المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام، لأغراض منها الوساطة وغيرها من أشكال منع

نشوب النزاعات وحل النزاعات؛ وثانيهما أن الإدارة مطلوب منها أن تقدم الدعم إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بناء على طلبها، فيما تبذله من جهود لمنع نشوب النزاعات وحل النزاعات.

٣١ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإدارة تتحمل مسؤوليات تتعلق بالجوانب التنفيذية لبناء السلام. وقد أبرزت الجمعية العامة دور الإدارة في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، أكدت الجمعية في قرارها ٢٨٣/٦٥، أهمية أنشطة الوساطة في عمليات بناء السلام والإنعاش، وبخاصة في منع البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع من العودة إلى النزاع.

٣٢ - وعلاوة على الولايات المحددة التي عهدت بها الجمعية العامة إلى الإدارة في هذا المجال، فقد أقرت الجمعية أيضا مرارا وتكرارا بضرورة تعزيز قدرة الإدارة على الوفاء بالتزاماتها. ففي القرار ٢٨٣/٦٥، على سبيل المثال، سلمت الجمعية بالاهتمام المتزايد بالوساطة وبتوفيرها وباستخدامها كأداة واعدة وفعالة من حيث التكلفة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومنع نشوب النزاعات وحلها، وأوصت الأمين العام بمواصلة تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة وحدة دعم الوساطة التابعة لإدارة الشؤون السياسية، في مجال الوساطة وقدرتها على الاستجابة، وفقا للولايات المتفق عليها ومع أخذ الأنشطة والهياكل القائمة للأمم المتحدة في مجالات منها سيادة القانون والمساءلة في الحسبان تفاديا للازدواجية. ويستند هذا القرار إلى التوصيات السابقة للجمعية، منها على سبيل المثال دعوتها، في القرار ٣٣٧/٥٧، إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة لكي تنهض بمسؤولياتها على نحو أكثر فعالية في منع نشوب النزاعات المسلحة، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة ببناء السلام والتنمية.

٣٣ - وفي وقت لاحق، أقرت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٠/٦١، بالدور الهام الذي تؤديه المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام في أفريقيا، وشجعته على استخدام الوساطة قدر المستطاع للمساعدة في إيجاد حل سلمي للنزاعات، آخذا في الاعتبار على النحو الواجب الأعمال التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات دون الإقليمية في هذا الصدد، ورحبت بتعزيز قدرة الأمم المتحدة على دعم صنع السلام عن طريق إنشاء وحدة دعم جهود الوساطة داخل الإدارة وكذلك بدء تشغيل موقع الأمم المتحدة صانعة السلام، وهو أداة تنفيذية ولتبادل المعارف على شبكة الإنترنت.

رابعا - الأهداف والاستراتيجيات

٣٤ - استُرشد في تحديد الاحتياجات الواردة في هذا المقترح بهدف عام يتمثل في تعزيز القدرة التنفيذية للإدارة وتوجيهها صوب الاستجابة السريعة في مجال منع نشوب النزاعات

والوساطة، وبالتالي تمكينها من تقديم دعم أكثر فعالية للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية فيما تبذله من جهود في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. وقد حُدّدت هذه الاحتياجات على أساس النطاق العالمي لولاية الإدارة ومسؤولياتها، وهي تهدف إلى كفالة أن تكون لديها القدرة على النهوض بولايتها ومسؤولياتها تلك بفعالية في جميع مناطق العالم. وهذه التغطية العالمية أساسية لمنع نشوب النزاعات بطريقة فعالة، وهو أمر يتوقف على إقامة علاقات عمل متينة مع الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين، وعلى القدرة على رصد المنازعات المحتملة والتدخل مبكرا قبل أن ينفجر الوضع.

٣٥ - وتركز الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الهدف المذكور على خمسة مجالات رئيسية، هي كالآتي:

(أ) تعزيز التحليل السياسي في المجالات المتصلة بمنع نشوب النزاعات والوساطة، وتحديدا توثيق التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ككل لفهم الأسباب الجذرية للنزاع ومعالجتها بطريقة أفضل؛

(ب) تحسين القدرة على التعامل مع الديناميات الإقليمية ودون الإقليمية، باعتبار أن العديد من النزاعات تترتب عليها آثار لا تقتصر على دولة عضو واحدة، مع التسليم بأن الإدارة لها ولاية عالمية؛

(ج) توثيق وزيادة التعاون الاستراتيجي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع النزاعات والوساطة، بما يشمل إتاحة قدرة داخل الإدارة مكرسة للتواصل الاستراتيجي اليومي مع الشركاء الرئيسيين على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

(د) تحسين القدرة على ترجمة معلومات الإنذار المبكر إلى إجراءات مبكرة، بسبل منها توسيع نطاق القدرات القابلة للنشر والقدرات الميدانية دعما للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛

(هـ) تعزيز الخبرة التقنية في المجالات الأساسية المتصلة بمنع نشوب النزاعات والوساطة، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

٣٦ - ومن شأن الاحتياجات الإضافية المقترحة أن تعزز الشعب الإقليمية الست التابعة للإدارة، وكذلك شعبة السياسات والوساطة وشعبة المساعدة الانتخابية.

٣٧ - وتؤدي الشعب الإقليمية دورا رائدا، سواء داخل الإدارة أو في إطار منظومة الأمم المتحدة ككل، في الجهود التي تبذلها المنظمة في مجال الدبلوماسية الوقائية. فهي تقدم دعما مباشرا لكبار موظفي الأمم المتحدة المسؤولين عن الجهود الوقائية أو الموفدين في عمليات

وساطة. وعلاوة على ذلك، فهي مسؤولة عن الرصد المنتظم للتطورات السياسية والإنذار المبكر؛ وإجراء تحاليل سياسية وتحليل النزاعات؛ والعمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من أجل وضع نُهج متسقة لمنع نشوب النزاعات والوساطة؛ ودعم عمل منظومة الأمم المتحدة ككل في هذه المجالات. وتوفر الشعب الإقليمية أيضا توجيها فنيا للمنظمة في جهودها في مجال بناء السلام في مختلف الحالات، بالتعاون الوثيق مع مكتب دعم بناء السلام.

٣٨ - وتؤدي شعبة السياسات والوساطة دورا إضافيا في الجهود المذكورة أعلاه. وتتحمل الشعبة المسؤولية الرئيسية عن إعداد السياسات والتوجيهات وأدوات التعلم والتقييم للإدارة فيما تبذله من جهود في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة، بما في ذلك التخطيط والتحليل الاستراتيجيان بشأن مسائل مواضيعية طويلة الأجل، مثل الأخطار عبر الوطنية التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وبالإضافة إلى ذلك، تستضيف الشعبة وحدة دعم الوساطة، التي تعد بمثابة الكيان الرئيسي للأمم المتحدة المسؤول عن تقديم الدعم في مجال الوساطة لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المشاركة في عمليات الوساطة. وقد اكتسبت وحدة دعم الوساطة خبرة فنية في جميع الجوانب المتعلقة بعمليات الوساطة، مثل تصميم العمليات، وترتيبات تقاسم السلطة والموارد الطبيعية، والعمليات الشاملة للجميع، والمساعدة الدستورية. وقامت وحدة دعم الوساطة أيضا بتوفير مجموعة من الأدوات، منها على سبيل المثال فريق احتياطي وقائمة بالخبراء في مجال الوساطة وموظفون داخليون يتمتعون بخبرات محددة في مجال الوساطة، لدعم العمل الذي تقوم به منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك الأمين العام والمبعوثون الخاصون وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والبعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام.

٣٩ - ويشمل المقترح أيضا زيادة القدرة على المساعدة الانتخابية وعلى تقديم الدعم إلى مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، وهو أمر له صلة مباشرة بعمل المنظمة في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة. وعلى وجه التحديد، فإن الطلب في مجال المساعدة الانتخابية من شأنه أن يزيد في تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء في أفريقيا، ويتيح قدرات في القارة الأفريقية للعمل على منع أعمال العنف المتصلة بالانتخابات. ومن شأن الدعم المقدم إلى مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي أن يدفع قدما بالتعاون بين الإدارة والاتحاد الأفريقي في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات.

خامسا - علاقة المقترحات الحالية بالخطة البرنامجية وبرنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

٤٠ - تتعلق المقترحات الحالية بالبرنامج الفرعي ١، منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، والبرنامج الفرعي ٢، المساعدة الانتخابية، من البرنامج ٢، الشؤون السياسية، وبالبرنامج الفرعي ٤، خدمات الدعم، من البرنامج ٢٥، خدمات الإدارة والدعم، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛ وبالباب ٣، الشؤون السياسية، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، والباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

سادسا - الآثار المترتبة في الميزانية على تنشيط القدرات الأساسية في مجال منع نشوب النزاعات والوساطة

٤١- تبلغ الاحتياجات الإضافية من الموارد للمقترحات الواردة في هذا التقرير لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ما قدره ٢٠٠ ٦٠٨ ١١ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)، ويرد موجز لها في الجداول ١ إلى ٥ أدناه، موزعة حسب أبواب الميزانية والبرامج وأوجه الإنفاق.

استعراض عام

الجدول ١

الاحتياجات من الموارد حسب الأبواب

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أبواب الميزانية	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية	التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
٣ - الشؤون السياسية	١ ٢٣٧ ٣٧٥,٢	٨ ٨٥٥,٤	١ ٢٤٦ ٢٣٠,٦
٢٩ دال - مكتب خدمات الدعم المركزية	١٦٦ ١١٦,١	٢ ٧٥٢,٨	١٦٨ ٨٦٨,٩
٣٦ - الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤٨٢ ٠٧٦,٩	١ ٠٣٢,٠	٤٨٣ ١٠٨,٩
المجموع (المبلغ الإجمالي)	١ ٨٨٥ ٥٦٨,٢	١٢ ٦٤٠,٢	١ ٨٩٨ ٢٠٨,٤
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	١ ٤٠٣ ٤٩١,٣	١١ ٦٠٨,٢	١ ٤١٥ ٠٩٩,٥

الجدول ٢

الاحتياجات الإضافية من الموارد حسب أوجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية	التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
الوظائف	١٥٩ ٢٤٢,٦	٨ ٤٩٩,٨	١٦٧ ٧٤٢,٤
تكاليف الموظفين الأخرى	٣٣٣ ٨٠٢,٦	–	٣٣٣ ٨٠٢,٦
الاستشاريون	٤ ٧٤٩,٣	–	٤ ٧٤٩,٣
الخبراء	١٥ ٢٧٣,٨	–	١٥ ٢٧٣,٨
سفر الممثلين	١ ٩٣٢,١	–	١ ٩٣٢,١
سفر الموظفين	٢١ ٢٥٤,٠	–	٢١ ٢٥٤,٠
الخدمات التعاقدية	٣٢ ٧٥٧,٦	١٢٢,٨	٣٢ ٨٨٠,٤
مصروفات التشغيل العامة	٢١٨ ٢٩١,٦	٢ ٥٢٢,٥	٢٢٠ ٨١٤,١
الضيافة	٤٩٠,١	–	٤٩٠,١
اللوازم والمواد	١٧ ٦٦٢,٢	٦,٧	١٧ ٦٦٨,٩
الأثاث والمعدات	٢٨ ٠٦٩,٧	٤٥٦,٤	٢٨ ٥٢٦,١
تحسين أماكن العمل	٩ ١٤١,١	–	٩ ١٤١,١
المنح والتبرعات	٣ ٦٧٧,٠	–	٣ ٦٧٧,٠
نفقات أخرى (الاعتماد غير الموزع للبعثات السياسية الخاصة)	٥٥٧ ١٤٧,٦	–	٥٥٧ ١٤٧,٦
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٤٨٢ ٠٧٦,٩	١ ٠٣٢,٠	٤٨٣ ١٠٨,٩
المجموع (المبلغ الإجمالي)	١ ٨٨٥ ٥٦٨,٢	١٢ ٦٤٠,٢	١ ٨٩٨ ٢٠٨,٤
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	١ ٤٠٣ ٤٩١,٣	١١ ٦٠٨,٢	١ ٤١٥ ٠٩٩,٥

الباب ٣
الشؤون السياسية

الجدول ٣
الاحتياجات من الموارد بحسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية	التقدير المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
الوظائف	١٠٢ ٤٧١,٥	٨ ٤٩٩,٨	١١٠ ٩٧١,٣
تكاليف الموظفين الأخرى	٣٣١ ٢٤٠,٣	–	٣٣١ ٢٤٠,٣
الاستشاريون	٤ ٤٣١,٥	–	٤ ٤٣١,٥
الخبراء	١٥ ٢٧٣,٨	–	١٥ ٢٧٣,٨
سفر الممثلين	١ ٩٣٢,١	–	١ ٩٣٢,١
سفر الموظفين	٢١ ١٤٥,٧	–	٢١ ١٤٥,٧
الخدمات التعاقدية	٢٧ ٥٧٧,٠	١٢٢,٨	٢٧ ٦٩٩,٨
مصروفات التشغيل العامة	١٢٠ ٠٤٠,٢	١٥٢,٠	١٢٠ ١٩٢,٢
الضيافة	٤٨٤,٨	–	٤٨٤,٨
اللوازم والمواد	١٦ ٠٠٤,٣	٦,٧	١٦ ٠١١,٠
الأثاث والمعدات	٢٦ ٨٠٨,٣	٧٤,١	٢٦ ٨٨٢,٤
تحسين أماكن العمل	٩ ١٤١,١	–	٩ ١٤١,١
المنح والتبرعات	٣ ٦٧٧,٠	–	٣ ٦٧٧,٠
نفقات أخرى (الاعتماد غير الموزع للبعثات السياسية الخاصة)	٥٥٧ ١٤٧,٦	–	٥٥٧ ١٤٧,٦
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	١ ٢٣٧ ٣٧٥,٢	٨ ٨٥٥,٤	١ ٢٤٦ ٢٣٠,٦

إدارة الشؤون السياسية

الجدول ٤
الاحتياجات من الوظائف

العنصر	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية	التقدير المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١ - أجهزة تقرير السياسة	–	–	–

العنصر	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية	التقدير المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
مجلس الأمن	–	–	–
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	–	–	–
المجموع الفرعي	–	–	–
٢ - التوجيه التنفيذي والإدارة	٢٣	–	٢٣
٣ - برنامج العمل	–	–	–
البرنامج الفرعي ١ - منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها	١٢٨	٣٧	١٦٥
البرنامج الفرعي ٢ - المساعدة الانتخابية	٢٣	١	٢٤
البرنامج الفرعي ٣ - شؤون مجلس الأمن	٤٩[أ]	–	٤٩
البرنامج الفرعي ٤ - إنهاء الاستعمار	٥	–	٥
البرنامج الفرعي ٥ - قضية فلسطين	١٦[ب]	–	١٦
البرنامج الفرعي ٦ - فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب	٦	–	٦
المجموع الفرعي	٢٢٧	٣٨	٢٦٥
٤ - دعم البرامج	١٤[ج]	٣	١٧
المجموع	٢٦٤	٤١	٣٠٥

(أ) يشمل وظيفة برتبة ف-٥ وثلاث وظائف مؤقتة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

(ب) يشمل وظيفة برتبة ف-٤ ستلغى خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٧.

(ج) يشمل وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) ستلغى خلال فترة السنتين وفقاً لقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٧.

الجدول ٥

الاحتياجات من الموارد (بدولارات الولايات المتحدة)

العنصر	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية	التقدير المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
١ - أجهزة تقرير السياسة			
مجلس الأمن	٢١٨,٠	–	٢١٨,٠
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف	٧٣,٥	–	٧٣,٥

العنصر	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية	التقدير المنقح للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
المجموع الفرعي	٢٩١,٥	–	٢٩١,٥
٢ - التوجيه التنفيذي والإدارة	٧ ٢٩٣,٨	–	٧ ٢٩٣,٨
٣ - برنامج العمل			
البرنامج الفرعي ١ - منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها	٣٩ ٥٧٤,٨	٨ ٠٠٠,٠	٤٧ ٥٧٤,٨
البرنامج الفرعي ٢ - المساعدة الانتخابية	٧ ٤٩٠,٤	٢٤١,٢	٧ ٧٣١,٦
البرنامج الفرعي ٣ - شؤون مجلس الأمن	١٣ ٦٤٨,١	–	١٣ ٦٤٨,١
البرنامج الفرعي ٤ - إنهاء الاستعمار	١ ٥٧٥,٦	–	١ ٥٧٥,٦
البرنامج الفرعي ٥ - قضية فلسطين	٥ ٧٥٨,٤	–	٥ ٧٥٨,٤
البرنامج الفرعي ٦ - فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب	٢ ٠٦٩,١	–	٢ ٠٦٩,١
المجموع الفرعي	٧٠ ١١٦,٤	٨ ٢٤١,٢	٧٨ ٣٥٧,٦
٤ - دعم البرامج	٦ ٤٨٧,٠	٦١٤,٢	٧ ١٠١,٢
المجموع	٨٤ ١٨٨,٧	٨ ٨٥٥,٤	٩٣ ٠٤٤,١

البرنامج الفرعي ١

منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها

الجدول ٦

الاحتياجات من الموارد بحسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية	التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
الوظائف	٤٦ ٨١٤,٥	٨ ٠٠٠,٠	٥٤ ٨١٤,٥
الاستشاريون	٣٦,٠	–	٣٦,٠
سفر الموظفين	٧٢٣,٠	–	٧٢٣,٠
المجموع (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٤٧ ٥٧٣,٥	٨ ٠٠٠,٠	٥٥ ٥٧٣,٥

٤٢ - ستغطي الموارد الإضافية المقترحة بمبلغ ٠٠٠ ٠٠٠ ٨ دولار المرتبات والتكاليف العامة للموظفين المتصلة بالوظائف الـ ٣٧ (٩ وظائف كانت ممولة من موارد خارجة عن الميزانية اقتُرح تحويلها و ٢٨ وظيفة جديدة) للشعب الإقليمية وشعبة السياسات والوساطة، على النحو المبين تحت بند كل شعبة أدناه. ويشمل مجموع عدد الوظائف المقترحة ما يلي: ٢ مد-٢ و ١ مد-١ و ٥ ف-٥ و ١٢ ف-٤ و ١٠ ف-٣ و ٣ ف-٢ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)، و ٢ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١ من الرتبة المحلية.

شعبة أفريقيا الأولى

٤٣ - في ما يخص شعبة أفريقيا الأولى، يُقترح إنشاء ٧ وظائف إضافية كالتالي: ٢ ف-٣ و ١ ف-٢ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في نيويورك؛ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ من الرتبة المحلية في نيروبي.

٤٤ - والموارد الحالية في شعبة أفريقيا الأولى تحدُّ من قدرتها على تلبية الطلب المتزايد من الدول الأعضاء لمشاركة الأمم المتحدة في أنشطة منع نشوب النزاعات والوساطة في شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى والجنوب الأفريقي. وقد أدى ذلك إلى تناقص قدرتها على التصدي للتحديات المتزامنة وقلة القدرة على الاستجابة إلى المتطلبات المتزامنة في المنطقة. وتعيد الشعبة في كثير من الأحيان إيلاء الأولوية في إنفاق مواردها على المشاكل الأكثر إلحاحا والأزمات المحدقة، مما يقوض قدرتها على مساعدة الدول الأعضاء في معالجة الأسباب الجذرية للأزمات الإقليمية. ويحد عدم كفاية الموارد أيضاً من قدرة الشعبة على تعزيز التعاون المنتظم مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي كثيراً ما تتطلب العمل المكرس على المدى الطويل. وتسعى الشعبة جاهدة إلى كفالة المشاركة في الأنشطة المشتركة بين الوكالات، أو في المشاريع الرامية إلى مساعدة الدول الأعضاء على توطيد دعائم السلام.

٤٥ - والقدرة الإضافية في شعبة أفريقيا الأولى، وفقاً للحاجة المعترف بها في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام وتقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام، ستمكِّن الإدارة من القيام بما يلي: (أ) التركيز بشكل أفضل على الديناميات الإقليمية والمشاركة الطويلة الأجل وتعزيز هيكل السلام الإقليمي؛ (ب) ومتابعة المسائل الإقليمية بتخصيص الموارد للتحليل الإقليمي المواضيعي والتعاون المنتظم مع الشركاء من المؤسسات المالية؛ (ج) والقيام بتحليل أنشطة حركة الشباب في المنطقة، وتقديم المشورة الفعالة بشأن كيفية التصدي بطريقة شاملة لقدرتها على الاستقطاب، بالتنسيق مع الشركاء الدوليين؛ (د) وتكثيف عملها مع الشركاء الدوليين والإقليميين الرئيسيين ومع المنظمات دون الإقليمية، كتنشيط التعاون مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مجالات الإنذار

المبكر ومنع نشوب النزاعات والوساطة، ومواصلة تمتين أواصر الشراكة بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وتعزيز التعاون من أجل منع نشوب النزاعات في المنطقة، بينما تسعى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى تعزيز إطارها الأمني ونُظمها الإقليمية للإنذار المبكر.

٤٦ - وتُقترح التغييرات التالية في الموارد المتعلقة بالوظائف في شعبة أفريقيا الأولى:

(أ) تحويل وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٤)، كانت تمول سابقاً من الموارد الخارجة عن الميزانية، وإنشاء وظيفة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣)، تمول حالياً على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية، في الفريق المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا في نيروبي، من أجل تكثيف مشاركة الإدارة في أنشطة منع نشوب النزاعات وتعزيز ما تقوم به الإدارة لمنع نشوب النزاعات في المنطقة، بطرق منها تعزيز التعاون مع المنظمات دون الإقليمية، مثل جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى؛

(ب) إنشاء وظيفة لمساعد إداري (الرتبة المحلية)، تمول حالياً على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية، في الفريق المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا في نيروبي، من أجل على أداء المهام الإدارية ومهام الدعم للأنشطة التي يضطلع بها موظفان للشؤون السياسية؛

(ج) تحويل وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٣)، كانت تمول سابقاً من الموارد الخارجة عن الميزانية، في الفريق المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وشرق أفريقيا في نيويورك، من أجل تعزيز قدرة شعبة على رصد وتقييم التطورات السياسية في منطقة البحيرات الكبرى، وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على وضع استراتيجيات متسقة على نطاق المنظومة لمنع نشوب النزاعات؛

(د) إنشاء وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٣)، تمول حالياً على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية، في الفريق المعني بالقرن الأفريقي في نيويورك، من أجل توفير قدرة مكرسة في المقر للتعاون مع المنظمات الإقليمية في أفريقيا، بما فيها الاتحاد الأفريقي، في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام بعد انتهاء الصراع؛

(هـ) تحويل وظيفة موظف للشؤون السياسية (ف-٢)، كانت تمول سابقاً من الموارد الخارجة عن الميزانية، في الفريق المعني بالجنوب الأفريقي والمحيط الهندي في نيويورك، من أجل تكثيف أعمال الإدارة في مجال منع نشوب النزاعات في الجنوب الأفريقي، وعلى

وجه الخصوص من أجل دعم تنفيذ خطة العمل المشتركة مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مع التركيز بوجه خاص على تفعيل نظم الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات؛

(و) إنشاء وظيفة لمساعد لشؤون البحوث (الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في الفريق المعني بالجنوب الأفريقي والمحيط الهندي في نيويورك، للمساعدة على رصد التطورات السياسية، واختيار وتجميع المواد من المصادر المنشورة والإلكترونية، وإنشاء وتعهد قواعد بيانات عن قضايا السلام والأمن في المنطقة.

شعبة أفريقيا الثانية

٤٧ - في ما يخص شعبة أفريقيا الثانية، يُقترح إنشاء ٥ وظائف إضافية (١ ف-٥ و ١ ف-٤ و ١ ف-٣ و ١ ف-٢ و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)).

٤٨ - وفي غرب أفريقيا، لا تزال التوترات والأزمات السياسية في العديد من البلدان تشكل خطراً يتهدد السلام والاستقرار الوطني والإقليمي في السنوات الأخيرة. فالأزمة المعقدة في ليبيا، والخطر الذي تشكله جماعة بوكو حرام وأثرها الإقليمي، والتوترات الأخيرة في بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية دليل على هشاشة الأوضاع في العديد من البلدان التي تدخل في دائرة اختصاص الشعبة. وبالنظر إلى التحديات الشديدة المطروحة في المنطقة التي تقع ضمن اختصاص شعبة أفريقيا الثانية ومشاركة المنظمة في العديد من الجهود الإقليمية الأخرى، قد ثبت أن المستوى الحالي لملاك موظفي الشعبة غير كاف، وغدت شعبة تعتمد بصورة منتظمة على الموارد الخارجة عن الميزانية للقيام بوظائف أساسية من قبيل التحليل السياسي ودعم أعمال منع نشوب النزاعات.

٤٩ - ومن شأن الوظائف الإضافية المقترح إنشاؤها في شعبة أفريقيا الثانية تنشيط قدرتها على وضع استراتيجيات شاملة لمنع نشوب النزاعات، على النحو المطلوب في تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام وتقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام. وستساعد هذه الوظائف على ما يلي: (أ) تعزيز قدرة الشعبة على العمل مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المساعدة على منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها؛ (ب) وزيادة القدرة على إيفاد بعثات تقصي الحقائق، وتعزيز التحليل السياسي وتقديم الدعم لمبادرات المساعي الحميدة، في وقت يتزايد فيه عدد الأزمات في المناطق التي تغطيها الشعبة؛ (ج) وتعزيز قدرة الإدارة على تقديم الدعم في الوقت المناسب للجهود التي يبذلها الأمين العام، ولا سيما للعمل مع الدول الأعضاء المعنية من أجل تحسين قدرات الإنذار المبكر والتحليل ومنع وحل حالات النزاع المحتملة والفعلية على حد سواء.

وستعزز الموارد الإضافية أيضاً الدور الحاسم الذي تضطلع به الإدارة في كفالة الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة بأسرها في الدعم الذي تقدمه إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام.

٥٠ - وتُقترح التغييرات التالية في الموارد المتعلقة بالوظائف في شعبة أفريقيا الثانية:

(أ) إنشاء وظيفة لكبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥) في مكتب المدير في نيويورك من أجل تعزيز عمل الإدارة في المسائل المواضيعية الشاملة في مختلف المناطق دون الإقليمية التي تغطيها الشعبة، وتعزيز التحليل المخاطر والتهديدات التي يشكلها التطرف العنيف؛

(ب) إنشاء وظيفة لموظف للشؤون السياسية (ف-٤)، تمول حالياً على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية، في الفريق المعني بأفريقيا الوسطى في نيويورك، من أجل إيجاد قدرة إضافية على تغطية التطورات السياسية في منطقة أفريقيا الوسطى، ولا سيما لإعداد التحليلات القطرية للحالة السياسية في بلدان المنطقة؛ وتحديد مداخل للدعم الذي تود الأمم المتحدة تقديمه للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال العمل الوقائي؛ وإيجاد الخيارات لتعزيز الحوار الوطني؛ وتعزيز المشاورات مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الدولية والإقليمية بشأن وسط أفريقيا؛

(ج) إنشاء وظيفة لموظف للشؤون السياسية (ف-٣)، كانت تمول سابقاً من الموارد الخارجة عن الميزانية، وإنشاء وظيفة لموظف معاون للشؤون السياسية (ف-٢) في الفريق المعني بشمال أفريقيا في نيويورك لتعزيز جهود الإدارة في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة في منطقة شمال أفريقيا، ولا سيما في إعداد دراسات متعمقة وتحليلات سياسية للديناميات دون الإقليمية، ورصد التطورات الحاصلة في منطقة المغرب العربي على نطاق أوسع؛ وإعداد تحليلات قطرية للحالة السياسية في بلدان المنطقة؛ وتعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة ككل، لا سيما مكتب منع الأزمات والتعافي منها والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى مكتب دعم بناء السلام؛

(د) إنشاء وظيفة لمساعد لشؤون البحوث (فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في مكتب المدير في نيويورك، لجمع ودراسة المواد النوعية والإحصائية من أجل كفالة دقتها ووضوحها وصحتها، وتحسين نوعية التحليلات السياسية التي تعدها شعبة أفريقيا الثانية بوجه عام.

شعبة آسيا والمحيط الهادئ

٥١ - في ما يخص شعبة آسيا والمحيط الهادئ، يُقترح إنشاء ٣ وظائف إضافية (١ مد-٢ و ١ ف-٥ و ١ ف-٤).

٥٢ - وقد شهدت شعبة آسيا والمحيط الهادئ زيادة ملحوظة في طلب الدعم من الأمم المتحدة في مجالات منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وتمشياً مع التوصيات الواردة في التقرير المتعلق بمستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام، ستركز الشعبة على مواصلة تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، ستقود الشعبة جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، تمشياً مع توصيات الجمعية العامة، من أجل الوفاء بتطلعات الإعلان المشترك الصادر في عام ٢٠١١ بشأن الشراكة الشاملة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأمم المتحدة. وستقوم الشعبة أيضاً بتكثيف العمل مع منتدى جزر المحيط الهادئ، ولا سيما في سياق أولوياته الجديدة المتفق عليها على الصعيد الإقليمي، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، وأمانة الكومنولث.

٥٣ - وبالنظر إلى عدم وجود مكاتب إقليمية للأمم المتحدة أو غيرها من البعثات السياسية الخاصة الموجودة في المنطقة، تعتمد الشعبة على قدراتها الأساسية وحدها للعمل في مجالات الدبلوماسية الوقائية في الأجل الطويل وبناء الشراكات من أجل دعم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية في تنمية القدرات الوطنية على منع نشوب النزاعات. وستمكِّن الموارد الإضافية الشعبة من تقديم دعم طويل الأجل في مجال منع نشوب النزاعات إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة. وقد حال في بعض الأحيان الافتقار إلى القدرات دون تمكُّن الشعبة من إجراء التحليلات السياسية ووضع الاستراتيجيات الوقائية الإقليمية الشاملة أو كفالة إجراء حوار منتظم مع الدول الأعضاء والشركاء في المنطقة. وفي بعض الأحيان، كان على الشعبة أن تعيد توجيه مواردها من أجل دعم جهود المسؤولين الرفيعي المستوى في مجال الدبلوماسية الوقائية والتصدي بسرعة للأزمات المستجدة. ومن شأن الموارد الإضافية أن تمكِّن الشعبة من المشاركة بصورة أكثر انتظاماً في أنشطة منع نشوب النزاعات في الأجل الطويل من خلال إقامة شراكات أمتن واعتماد نُهج أكثر اتساقاً على صعيد منظومة الأمم المتحدة وإجراء تحليلات سليمة، وتقديم الدعم لتعزيز القدرات على الصعيد الإقليمي.

٥٤ - وتُقترح التغييرات التالية في الموارد المتعلقة بالوظائف في شعبة آسيا والمحيط الهادئ:

(أ) إنشاء وظيفة لمدير الشعبة برتبة مد-٢ في نيويورك من أجل مواجهة المسؤوليات المتزايدة التي تحمَّلتها الشعبة في السنوات الأخيرة، والناجمة عن مشاركة الإدارة المتزايدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وإدارة النزاعات والجهود الدبلوماسية دعماً لبناء السلام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولا تزال خبرة الشعبة في المنطقة موضع طلب متزايد لدعم الأمين العام ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية ومسؤول الأمم المتحدة الرئيسيين الآخرين في مجالات الجهود الدبلوماسية والمساعي الحميدة والاجتماعات الرفيعة المستوى التي تعقدها بلدان آسيا والمحيط الهادئ. وسيتولى المدير الإشراف والقيادة والتوجيه الإرشاد العام للشعبة، مما يسمح بزيادة الاهتمام الذي يولى لمنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وغيرها من التحديات التي تواجه المنطقة. وسيعمل الموظف رئيسي للشؤون السياسية الحالي بصفته نائباً للمدير وسيوفر القيادة للعناصر الموضوعية لعمليات التخطيط والميزانية ضمن الأنشطة البرنامجية؛

(ب) إنشاء وظيفة لكبير موظفي الشؤون السياسية (ف-٥) في نيويورك لقيادة الفريق المعني بجنوب آسيا والعمل بصفته صلة الوصل الرئيسية مع المنظمات الإقليمية في جنوب آسيا من أجل: '١' تعزيز تعاون الأمم المتحدة مع تلك المنظمات لزيادة قدرة الشعبة على بناء علاقات أمتن في مجال منع نشوب النزاعات مع شركاء الأمم المتحدة الرئيسيين في منطقة جنوب آسيا دون الإقليمية، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات؛ '٢' والتأكد من مواكبة الأمم المتحدة للتطورات السياسية وعملها مع الشركاء الوطنيين من أجل تعزيز القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات؛

(ج) إنشاء وظيفة لموظف للشؤون السياسية (ف-٤) في الفريق المعني بجنوب شرق آسيا في نيويورك لتمكين الشعبة من إجراء تحليلات سياسية منتظمة للأزمات الناشئة والكامنة في المنطقة، وإقامة الشراكات مع الدول الأعضاء، وتقديم المشورة، عند الطلب، لمبادرات الدبلوماسية الوقائية. وعلى وجه الخصوص، ستساعد القدرات الجديدة على زيادة قدرة الشعبة على التصدي للمسائل الإقليمية المهمة الشاملة كالإرهاب والهجرة عبر الحدود، التي لا تُعالج حالياً بشكل منتظم بسبب نقص الموارد.

شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا

٥٥ - يُقترح إنشاء وظيفتين إضافيتين (٢ ف-٤) في شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا.

٥٦ - ومن بين أكثر أعمال الشعبة إلحاحا في مجال منع نشوب النزاعات و/أو الوساطة و/أو صنع السلام المسائل السياسية المتعلقة بالانتفاضات الشعبية التي اندلعت في بلدان الشرق الأوسط، والقضايا الناشئة عن انتشار الإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف على

الصعيد الإقليمي، والمسائل الأمنية المتصلة بالخليج الفارسي وبحر قزوين، والدبلوماسية الوقائية في آسيا الوسطى، والتداعيات السياسية والأمنية للقضايا العابرة للحدود من قبيل الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. فهذه المنطقة توجد بها طلبات متزايدة على الأمم المتحدة للاستجابة لمسائل السلام والأمن، بما في ذلك معالجة حالات النزاع وتقديم الدعم المباشر لعمليات السلام.

٥٧ - وتمشيا مع توصيات الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، دأبت الشعبة على تعزيز علاقتها بجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. ففيما يخص جامعة الدول العربية، تتمثل الأهداف الرئيسية في مساعدتها في بناء قدراتها في مجالات منع نشوب النزاعات وتسويتها والوساطة والانتخابات بهدف تحسين قدرة الجامعة على التصدي للأزمات في المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتها وتحسين التحليل المشترك للنزاعات وتحديد الفرص المتاحة لمنع نشوب النزاعات وتسويتها. أما فيما يخص منظمة التعاون الإسلامي، فيتمثل الهدف الرئيسي في تعزيز الشراكة الاستراتيجية القائمة بين المنظمتين، لا سيما في مجالات منع نشوب النزاعات وتسويتها وإجراء الانتخابات.

٥٨ - وقد تبين أن المستوى الحالي لملاك الموظفين في الشعبة غير كاف للوفاء بالطلبات الواسعة النطاق والمتزايدة. وقد اضطرت الشعبة إلى الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية لإدارة الاحتياجات من أجل تعزيز العلاقات الهامة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وكذلك لتعزيز قدرتها فيما يتعلق بالمسائل الإقليمية والتعاون بين الإدارات/الوكالات في سياق المسؤوليات الأساسية التي تقع على عاتق الإدارة فيما يخص مسائل السلام والأمن الناشئة عن النزاعات الجديدة والقديمة على حد سواء.

٥٩ - ويشمل التغيير المقترح إدخاله على الموارد المتعلقة بالوظائف في شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا إنشاء وظيفتين لموظفين للشؤون السياسية (٢ ف-٤)، تمولان حاليا على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية، في فريق الشرق الأوسط وفريق آسيا الوسطى ودول الخليج في نيويورك، للقيام بما يلي: (أ) دعم رئيس الشعبة والموظفين الرئيسيين/كبار الموظفين للشؤون السياسية في مجال تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية، بما فيها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي؛ (ب) وتعزيز قدرة الشعبة على معالجة القضايا الإقليمية ذات الصلة بالشرق الأوسط، بما في ذلك التحليل والاستراتيجية والتخطيط، وتقديم الدعم إلى الآليات المشتركة بين الوكالات.

شعبة الأمريكتين

٦٠ - يُقترح إنشاء أربع وظائف إضافية في شعبة الأمريكتين (١ مد-٢، و ١ ف-٤، و ٢ ف-٣).

٦١ - وقد اتسع نطاق ما تضطلع به شعبة الأمريكتين من أعمال ومسؤوليات ليتجاوز بكثير ما كان متوقعا عندما أنشئت الشعبة في عام ٢٠٠٩، لا سيما في مجالات من قبيل تقديم الدعم إلى عمليات السلام الجارية وتجديد ولاية اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا. وقد ظهر ذلك الانخراط المتزايد بشكل خاص في عملية السلام في كولومبيا، حيث قدمت الشعبة الدعم الفني الرئيسي إلى مندوب الأمين العام إلى اللجنة الفرعية لإنهاء قضايا التزاع.

٦٢ - ودأبت شعبة الأمريكتين على السعي جاهدة لمعالجة الزيادة في عبء العمل؛ وقد دأبت على تركيز مواردها على أكثر التحديات إلحاحا، مثل عمليات السلام الجارية، واللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، والمنازعات الحدودية التي تتطلب المساعي الحميدة للأمين العام، وهو ما يحد من القدرات المتاحة للاضطلاع بالمهام الأساسية الأخرى، لا سيما تحليل التطورات السياسية ومتابعة القضايا الإقليمية. وقد تأثرت قدرات الشعبة نتيجة لذلك، مما حد من قدرتها على التركيز بما يكفي على الأنشطة ذات الصلة بدعم الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي منع نشوب التراعات والإنذار المبكر. وقد عرقل أيضا غياب القدرات الكافية قدرة الشعبة على دعم كبار المسؤولين، وكذلك قدرتها على التعامل مع عدد من المنظمات الدولية، بما فيها البنك الدولي، ومع المنظمات دون الإقليمية، مثل منظومة التكامل لأمريكا الوسطى.

٦٣ - ومن شأن الموارد الإضافية المقترحة أن تمكن الشعبة من القيام بما يلي: (أ) التعامل بشكل فعال مع زيادة عبء العمل مع الحفاظ على قدرتها على الإنذار المبكر ومنع نشوب التراعات، بوسائل منها التعاون الوثيق مع الدول الأعضاء لمعالجة الأزمات الناشئة حسب الاقتضاء؛ (ب) ودعم المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في تعزيز قدراتها في مجال منع نشوب التراعات، فضلا عن تعزيز قدرة الشعبة على معالجة الصلات القائمة بين القضايا السياسية والأمنية والاجتماعية - الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة، ودعم الأخذ بنهج أكثر تنسيقا مع الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة ككل.

٦٤ - ويُقترح إدخال التغييرات التالية على الموارد المتعلقة بالوظائف في شعبة الأمريكتين:

(أ) إنشاء وظيفة مدير شعبة الأمريكتين برتبة مد-٢ في نيويورك للاضطلاع بمهام مفاوضات السلام أو حضور الاجتماعات الرفيعة المستوى أو القيام بزيارات رسمية بغرض مساعدة الأمين العام وممثليه في الاضطلاع بولايات المساعي الحميدة. ومنذ إعادة هيكلة شعبة الأمريكتين وأوروبا سابقا في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ترأس شعبة الأمريكتين موظف برتبة مد-١ في حين ما زال يترأس شعبة أوروبا موظف برتبة مد-٢، وقد شهدت الشعبة زيادة في حجم العمل خلال السنوات الأخيرة، ومن المرجح أن يظل ذلك حجم العمل مرتفعا وقد يزيد على ذلك، وهو ما يجعل إنشاء وظيفة جديدة لمدير شعبة الأمريكتين (برتبة مد-٢) أمرا أكثر إلحاحا. وسيؤدي الموظف الأول الحالي للشؤون السياسية (برتبة مد-١)، الذي يعمل في الوقت الراهن كرئيس للشعبة، مهام نائب المدير. وسيكون المدير أيضا مستعدا لتقديم خدماته فيما يخص المشاركة الفنية في عملية السلام في كولومبيا، والمشاركة المرجح زيادتها في المرحلة الانتقالية لوجود الأمم المتحدة في هايتي خلال الأشهر والسنوات المقبلة؛

(ب) إنشاء ٣ وظائف لموظفين للشؤون السياسية (١ ف-٤ و ٢ ف-٣) في نيويورك للقيام بالمهام التالية: (أ) يقوم موظف الشؤون السياسية (برتبة ف-٤) في فريق أمريكا الجنوبية بإعادة تنشيط قدرة الفريق على معالجة القضايا الإقليمية ذات الصلة بصون السلم والأمن الدوليين؛ (ب) ويقوم موظف الشؤون السياسية (برتبة ف-٣) في فريق أمريكا الوسطى بتعزيز قدرة الفريق على أن يكون صلة الوصل مع اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، التي تضطلع بدور ناجح معترف به على نطاق واسع في التصدي للفساد والإفلات من العقاب؛ (ج) ويقوم موظف الشؤون السياسية (برتبة ف-٣) في فريق منطقة البحر الكاريبي بتعزيز قدرة الفريق على إجراء تحليلات متعمقة للاتجاهات الإقليمية، يُسترشد بها في ما تقدمه الأمم المتحدة من دعم إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

شعبة أوروبا

٦٥ - يُقترح إنشاء أربع وظائف إضافية في شعبة أوروبا (١ مد-١، و ١ ف-٤، و ١ ف-٣، و ١ ف-٢).

٦٦ - وقد زاد عبء العمل الذي يقع على شعبة أوروبا خلال السنوات القليلة الماضية زيادة كبيرة للتصدي لعدد من النزاعات الجارية، فضلا عن حالات الأزمات الكامنة

وحالات ما بعد انتهاء النزاع في المنطقة. وقد وضعت الزيادة السريعة لعدد الأزمات والنزاعات الجديدة في المنطقة التي تغطيها الشعبة قيودا كبيرة على قدرتها على المشاركة في أعمال منع نشوب النزاعات الاستراتيجية، لا سيما من أجل دعم الدول الأعضاء والشركاء الإقليميين. وإلى جانب الحالات القُطرية، تقوم الشعبة أيضا بدور مركز التنسيق الإداري في المسائل المتصلة بالهجرة وتدفقات اللاجئين، التي شهد نشاطها زيادة ملحوظة في السنوات الأخيرة، والتي تتطلب عملية منهجية للمتابعة والتحليل والرصد. وتقوم هذه الشعبة بدور الكيان الرائد في تعاون الأمم المتحدة مع ١١ منظمة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المنطقة. وتمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن ”مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام“، تعتزم الشعبة توطيد شراكتها مع المنظمات، وهي بحاجة إلى ما يكفي من الموارد للقيام بذلك بصورة منهجية.

٦٧ - وستغطي الموارد الإضافية المقترحة تكاليف إجراء مزيد من التحليل الفني على الصعيد القطري والإقليمي ودون الإقليمي بغرض تمكين الشعبة من إعادة تنشيط أعمالها في مجال منع نشوب النزاعات. وستتيح تلك الموارد أيضا ما يلي: (أ) تعزيز قدرة الشعبة على القيام بمبادرات ميدانية ودعمها، وتحسين الخدمات والمشورة المقدمة إلى الأمين العام في جميع الجوانب السياسية لعلاقاته مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك تنفيذ ولاية المساعي الحميدة الموكولة إليه؛ (ب) وتمكين الشعبة من دعم شراكتها المتزايدة مع الاتحاد الأوروبي ومجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك سائر المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك في مجال التعاون المؤسسي والأعمال المشتركة من أجل الوقاية والوساطة؛ (ج) والسماح للشعبة بالقيام بدور أكثر فعالية في الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية عن كفالة تصدي منظومة الأمم المتحدة بصورة متسقة للتحديات القائمة في مجال منع نشوب النزاعات في المنطقة.

٦٨ - ويُقترح إدخال التغييرات التالية على الموارد المتعلقة بالوظائف في شعبة أوروبا:

(أ) إنشاء وظيفة نائب مدير (برتبة مد-١) في نيويورك، باعتباره المستشار الرئيسي لمدير شعبة أوروبا، وهو ما من شأنه أن يعزز قدرة الشعبة على المشاركة بصورة أكثر انتظاما، على مستوى عالٍ، في الأنشطة ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية، ودعم المساعي الحميدة للأمين العام؛

(ب) إنشاء وظيفة لموظف للشؤون السياسية (برتبة ف-٤) في الفريق المعني بالتعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في نيويورك من أجل تعزيز قدرته على إجراء تحليل لمخاطر واتجاهات ما يستجد من تطورات وللتهديدات التي تواجه السلام والأمن في

المنطقة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى زيادة مشاركة الأمم المتحدة، بما في ذلك بناء قدرات الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات؛

(ج) تحويل وظيفة لموظف للشؤون السياسية (برتبة ف-٣)، كانت تمول سابقا من الموارد الخارجة عن الميزانية، في فريق أوروبا الشرقية في نيويورك من أجل إعادة تنشيط أعمال الشعبة في مجال منع نشوب النزاعات في أوروبا الشرقية، بما في ذلك في غرب البلقان وجنوب القوقاز، حيث يواجه عدد من البلدان تحديات ملحة على الصعيد المحلي وتوترات عبر الحدود؛

(د) إنشاء وظيفة لموظف معاون للشؤون السياسية (برتبة ف-٢)، تمول حاليا على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية، في فريق أوروبا الغربية في نيويورك من أجل تعزيز الدعم الفني الذي تقدمه الشعبة إلى مكتب الأمم المتحدة للاتصال لشؤون السلام والأمن في بروكسل، التي تقوم بدور أساسي في علاقة الإدارة بالاتحاد الأوروبي.

شعبة السياسات والوساطة

٦٩ - يُقترح إنشاء ١٢ وظيفة إضافية في شعبة السياسات والوساطة (٣ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ١ من فئة الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)).

٧٠ - وشعبة السياسات والوساطة هي عبارة عن جهة تقدم الخدمات على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال دعم الوساطة، وتتيح تقديم هذه المساعدة للدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة والمبعوثين الخاصين والممثلين الخاصين في البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام. والشعبة مسؤولة عن عدد من المجالات ذات الأولوية التي أبرزها الأمين العام في تقريره عن ”مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام“، مثل وضع السياسات والتوجيهات وإدارة المعارف فيما يتعلق بمنع نشوب النزاعات والوساطة والدبلوماسية الوقائية وبناء السلام، فضلا عن قضايا المرأة والسلام والأمن. ونظرا للزيادة غير المسبوقة في طلب الدعم في تلك المجالات، تواجه الشعبة قيودا كبيرة فيما يتعلق بالموارد، وقد دأبت على الاعتماد على الموارد الخارجة عن الميزانية، على نحو ما أبرزه الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام في تقريره.

٧١ - وستمكن الموارد الإضافية المقترحة الشعبة من تكثيف أعمالها في عدد من المجالات. وتشمل شعبة السياسات والوساطة حاليا ثلاث وحدات، هي: وحدة تخطيط السياسات، ووحدة دعم الوساطة، ووحدة التوجيه والتعلم. وعلاوة ذلك، ستضاف وحدتان جديدتان، هما وحدة القضايا الجنسانية، ووحدة الاتصالات الاستراتيجية. ومن شأن الموارد الإضافية أن

تعزز وحدة دعم الوساطة، فتمكنها بذلك من توفير المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فضلا عن منظومة الأمم المتحدة. وسوف تعزز تلك الموارد، على وجه الخصوص، قدرة الشعبة على مواصلة تنفيذ الالتزامات الخمسة عشر التي قطعتها الإدارة في مجال المرأة والسلام والأمن ورصد هذه الالتزامات وتقديم تقارير بشأنها، وعلى تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ استراتيجية القضايا الجنسانية والوساطة المشتركة بين إدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. كما ستعزز أدوات التحليل السياسي لدى الإدارة، فتمكنها بذلك من معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من القضايا التي تمثل الأسباب الجذرية للنزاع معالجة على درجة أكبر من المنهجية، وزيادة القدرة على الانتقال من التحليل القطري إلى التحليل الإقليمي. وستتيح الموارد الإضافية المقترحة للشعبة، بفضل تعاونها مع الشعب الإقليمية للإدارة، زيادة فعالية استراتيجياتها لمنع نشوب النزاعات وتسويتها، وتحسين نوعية التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن والهيئات الحكومية الدولية. وسوف تعزز الموارد الإضافية أيضا المشاركة المنتظمة للإدارة في مجال بناء السلام، الذي تضطلع فيه الإدارة بدور تنفيذي رائد، كما ستعزز التعاون بشكل منتظم مع البنك الدولي في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها.

٧٢ - يُقترح القيام بالتغييرات التالية في الموارد المتعلقة بالوظائف في شعبة السياسات والوساطة:

(أ) إنشاء وظيفة لكبير مستشارين في الشؤون الجنسانية (ف-٥)، تمول حاليا على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية، في وحدة القضايا الجنسانية في نيويورك لتعزيز قدرة الإدارة على الوفاء بالتزاماتها في مجالي شؤون المرأة والسلام والأمن، تمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن مستقبل عمليات الأمم المتحدة للسلام والتوصيات الناتجة عن استعراض تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلى وجه الخصوص، سيقوم كبير المستشارين في الشؤون الجنسانية بإدارة التنفيذ في أربعة مجالات عمل مترابطة: (أ) تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع؛ (ب) المشورة والتطوير في مجال السياسات المتعلقة بمسائل المرأة والسلام والأمن؛ (ج) تنفيذ الاستراتيجية المشتركة بين إدارة الشؤون السياسية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الجنسانية والوساطة؛ (د) تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق الإدارة؛

(ب) إنشاء وظيفة لموظف للشؤون الجنسانية (ف-٣)، تمول حاليا على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية، في وحدة القضايا الجنسانية في نيويورك لدعم

كبير المستشارين في الشؤون الجنسانية في تنفيذ المجموعة الكاملة لأنشطة الإدارة المتعلقة بالجنسانية؛

(ج) تحويل وظيفة لكبير موظفين للشؤون السياسية (ف-٥)، كانت تمول في السابق من الموارد الخارجة عن الميزانية، في وحدة دعم الوساطة في نيويورك ليضطلع شاغلها بمهام كبير المستشارين في الشؤون الدستورية في الإدارة ويقوم بتعزيز عمل الإدارة المتعلق بمسائل الدعم الدستوري، والاستجابات للأزمات والتحديات الدستورية، والموارد والأدوات الدستورية؛

(د) تحويل وظيفتين لموظفَين للشؤون السياسية (٢ ف-٤)، كانتا تمولان في السابق من الموارد الخارجة عن الميزانية، في وحدة تخطيط السياسات في نيويورك. وسيقوم شاغل وظيفة منهما بدور جهة التنسيق، في الإدارة، المعنية ببناء السلام، لتعزيز الروابط السياسية والتنفيذية مع هيكل بناء السلام ومع الشركاء الآخرين في مجال بناء السلام، ولكفالة المزيد من الاتساق بين صياغة الإدارة للسياسات ودورها التنفيذي، والمساعي الحميدة للأمين العام وغيرها من جهوده لصنع السلام، والهيكل المؤسسي لبناء السلام. وسيقوم شاغل الوظيفة الأخرى بوضع وتحسين وتنفيذ أدوات لتحليل النزاعات وإدماج استراتيجيات التصدي للتحديات العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك تحديد التهديدات الجديدة والناشئة، في جهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب النزاعات، وبالتالي تلبية الحاجة إلى توفير تحليل ومشورة سياسيين شاملين في الوقت المناسب لدعم ولاية المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى منع نشوب النزاعات؛

(هـ) إنشاء وظيفتين لموظفين للشؤون السياسية (٢ ف-٤) في وحدة تخطيط السياسات في نيويورك: سيضطلع شاغل وظيفة منهما بدور جهة التنسيق، في الإدارة، المعنية بتعزيز التخطيط الاستراتيجي، بالعمل على نحو وثيق مع آلية التخطيط والتحليل المنشأة حديثا في المكتب التنفيذي للأمين العام لضمان التخطيط السليم لأعمال الإدارة في مجالات منع نشوب النزاعات، والوساطة، والدبلوماسية الوقائية، وإدارة الأزمات، وبناء السلام؛ وسيقوم شاغل الوظيفة الأخرى بتعزيز أطر الإدارة الخاصة بتحليل النزاعات، ودعم عمليات محددة لتحليل النزاعات تقودها الشعب الإقليمية؛

(و) تحويل وظيفة لموظف للشؤون السياسية (ف-٤)، كانت تمول في السابق من الموارد الخارجة عن الميزانية، في وحدة التوجيه والتعلم في نيويورك ليكون شاغلها جهة التنسيق، في الإدارة، المعنية بتعزيز إدارة المعارف والتعلم والتقييم؛ وعلى وجه الخصوص، من شأن هذه الوظيفة أن تعزز قدرة الإدارة على إدارة المعارف واستخلاص الدروس المستفادة،

التي أصبحت ضرورة أساسية للنجاح في تنفيذ الولايات، وشرطا لتعزيز الفعالية في أعمال منع نشوب النزاعات والوساطة؛

(ز) تحويل وظيفة لكبير موظفين لشؤون الاتصال الاستراتيجي (ف-٥)، كانت تمول في السابق من الموارد الخارجة عن الميزانية، في وحدة الاتصال الاستراتيجي في نيويورك ليقوم شاغلها بدور جهة التنسيق، في الإدارة، المعنية بالاتصال الاستراتيجي، من خلال كفالة التعريف بشكل واضح ومقنع بالدور المركزي للإدارة في أعمال منع نشوب النزاعات، والوساطة والدبلوماسية الوقائية لدى جهات متنوعة، بما في ذلك الدول الأعضاء، والمجتمع المدني، وأوساط الخبراء، وعامة الجمهور، مع العمل أيضا عن كثب مع إدارة شؤون الإعلام؛

(ح) إنشاء وظيفة موظف لشؤون الاتصال الاستراتيجي (ف-٣)، تمول حاليا على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية في وحدة الاتصال الاستراتيجي في نيويورك لدعم كبير موظفي شؤون الاتصال الاستراتيجي في الاضطلاع بمهامه المتعلقة بالاتصال الاستراتيجي؛

(ط) إنشاء وظيفة لموظف لشؤون إدارة الوثائق والمعلومات (ف-٣) في وحدة الاتصال الاستراتيجي في نيويورك من أجل تعهد الوثائق الرسمية للإدارة والحفاظ عليها وتخزينها وإدارتها، ولا سيما تلك الوثائق التي تتعلق بالعمل على منع نشوب النزاعات والوساطة؛

(ي) إنشاء وظيفة لمساعد لإدارة الوثائق والمعلومات (الخدمات العامة (الرتبة الرئيسية)) لتقديم الدعم لموظف إدارة الوثائق والمعلومات في وحدة الاتصال الاستراتيجي في نيويورك.

البرنامج الفرعي ٢
المساعدة الانتخابية

شعبة المساعدة الانتخابية

الجدول ٧
الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية	التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
الوظائف	٧ ١٨٢,١	٢٤١,٢	٧ ٤٢٣,٣

وجه الإنفاق	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية	التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
الخبراء الاستشاريون	٥٠,٥	–	٥٠,٥
سفر الموظفين	٢٥٧,٨	–	٢٥٧,٨
المجموع (مخصوما منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٧ ٤٩٠,٤	٢٤١,٢	٧ ٧٣١,٦

٧٣ - ستغطي الموارد الإضافية المقترحة البالغة ٢٠٠ ٢٤١ دولار المرتبات والتكاليف العامة المتصلة بوظيفة جديدة برتبة مد-١ لكبير موظفي شؤون الانتخابات، سيكون مقره في أديس أبابا، في إطار شعبة المساعدة الانتخابية، على النحو المبين أدناه.

٧٤ - ولا يزال الطلب على المساعدة الانتخابية للأمم المتحدة كبيرا وأصبح أكثر تعقيدا. ولا تزال شعبة المساعدة الانتخابية في إدارة الشؤون السياسية تتلقى طلبات من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة التقنية ويتزايد الطلب على دعمها في مجال ''إدارة الأزمات الانتخابية''. وللاستجابة لهذه الحالات الفائقة الأهمية، فإن الطلب يكون في معظم الأحيان على دعم رفيع المستوى تتوافر فيه مجموعة فريدة من المهارات. وفي عام ٢٠١٥، كان ما يزيد على ٥٠ في المائة من الدول الأعضاء المستفيدة من الدعم الانتخابي للأمم المتحدة من القارة الأفريقية وارتفع عدد البعثات الانتخابية (الخاصة بتقييم الاحتياجات، وتقديم الخدمات الاستشارية وإسداء المشورة التقنية من خلال المساعي الحميدة وعمليات الوساطة) التي قامت بها الشعبة في القارة من ٣٢ إلى ٤٠ بعثة. ويتزايد حاليا وقوع الحالات التي، بسبب الحساسية السياسية، يطلب فيها العديد من المنسقين المقيمين والممثلين الخاصين للأمين العام أن يقود موظف من الرتب العليا (مد-١ فما فوقها) بعثات تقييم الاحتياجات الانتخابية ولا سيما البعثة الانتخابية الرامية إلى دعم عمليات الوساطة والمساعي الحميدة. وهذه البعثات ذات أهمية كبيرة، بالنظر إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به في التخفيف من احتمالات وقوع أعمال عنف والقيمة المضافة التي تمنحها في كثير من الأحيان لجهود الوساطة ومنع نشوب النزاعات التي تبذلها الإدارة في حالات إدارة الأزمات الانتخابية. ولذلك، هناك حاجة إلى أن يكون للإدارة ممثل رفيع المستوى في المجال الانتخابي في أفريقيا لدعم الأمم المتحدة ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي في مهامهما المتعلقة بالانتخابات، وعلى وجه الخصوص، حالات إدارة الأزمات الانتخابية.

٧٥ - ومن شأن الإنشاء المقترح لوظيفة كبير موظفي شؤون الانتخابات (مد-١) في أديس أبابا، التي تمول حاليا على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية، أن يكون

بمثابة حل فوري للحاجة إلى المساعدة في التعامل مع العدد المتزايد للعمليات الانتخابية الجارية في أفريقيا، والسماح بمعالجة أسرع للمسائل الانتخابية. ومن شأن الوظيفة أن تكون ذات أهمية رئيسية بالنسبة للأمم المتحدة، إذ ستتيح للمنظمة تقديم استجابة فعالة في الوقت المناسب في إيجاد حلول لإدارة الأزمات الانتخابية.

دعم البرامج

المكتب التنفيذي

الجدول ٨

الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

أوجه الإنفاق	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية	التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
الوظائف	٣ ٠٣٣,٤	٢٥٨,٦	٣ ٢٩٢,٠
تكاليف الموظفين الأخرى	٨٥٣,٦	٠,٠	٨٥٣,٦
الخدمات التعاقدية	١ ١٧٥,٨	١٢٢,٨	١ ٢٩٨,٦
مصروفات التشغيل العامة	١ ١٩١,٢	١٥٢,٠	١ ٣٤٣,٢
اللوازم والمواد	٧٠,٦	٦,٧	٧٧,٣
الأثاث والمعدات	١٦٢,٤	٧٤,١	٢٣٦,٥
المجموع (مخصوما منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	٦ ٤٨٧,٠	٦١٤,٢	٧ ١٠١,٢

٧٦ - تبلغ الموارد الإضافية المقترحة تحت بند دعم البرامج ٦١٤ ٢٠٠ دولار، بما في ذلك مبلغ ٢٥٨ ٦٠٠ دولار للمرتبات والتكاليف العامة للموظفين المتعلقة بثلاث وظائف إضافية من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، ومبلغ ٣٥٥ ٦٠٠ دولار لتغطية الاحتياجات غير المتعلقة بالوظائف.

٧٧ - ويُقترح القيام بالتغييرات التالية في الموارد المتعلقة بالوظائف في إطار دعم البرامج:

(أ) إنشاء وظيفة مساعد للموارد البشرية من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) لدعم عمل وحدة الموارد البشرية في المكتب التنفيذي للإدارة في نيويورك بغية التركيز أساسا على الأنشطة المتعلقة باستقدام الموظفين. وازداد كثيرا المستوى العام لعمل وحدة الموارد البشرية التابعة للمكتب التنفيذي من أجل الاستجابة للتوسع السريع

للأعمال التنفيذية للإدارة في مجالات مختلفة، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والوساطة. وتشمل مهام الوظيفة استقدام موظفين جدد وإدارة استحقاقاتهم. وإضافة إلى ذلك، يتوقع أن تستمر وحدة الموارد البشرية في دعم طائفة من الأنشطة الأخرى لمساعدة جهود الإدارة في مجالي منع نشوب النزاعات والوساطة، مثل البدء في عمليات النشر التي تقوم بها الإدارة من أجل القيام بالوساطة والمساعي الحميدة في الميدان، ولا سيما في السياقات التي لا توجد فيها بعثات، بالتعاون مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، ونشر قدرات الدعم في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛

(ب) إنشاء وظيفة لمساعد لشؤون المالية والميزانية من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) في نيويورك للمساعدة في إدارة الموارد والاضطلاع بالأنشطة الإدارية من أجل المبادرات والعمليات الجديدة، مثل إعداد الميزانيات، ورصد النفقات، وتجهيز طلبات السفر، واستعراض مطالبات تسوية تكاليف السفر. وأدى ارتفاع مستوى الأنشطة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات والوساطة أيضا إلى زيادة في عب العمل المتعلق بإدارة جوانب الميزانية والمالية للعمليات. ويتسم معظم الأنشطة بالحساسية السياسية والأهمية الزمنية البالغة ويتطلب التنسيق الوثيق مع نظراء إداريين متنوعين، يعملون عادة في مراكز عمل مختلفة، وتقديم الدعم الإداري بسرعة؛

(ج) إنشاء وظيفة مساعد للمعلومات والتكنولوجيا من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، كانت تمول في السابق على أساس مخصص من الموارد الخارجة عن الميزانية، من أجل تقديم الخدمات استجابة لزيادة الطلب على المعدات التي يستخدمها الموظفون الموفدون في بعثات، فضلا عن صيانة هذه المعدات، مثلا تأمين البيانات والمعلومات.

٧٨ - وستغطي الموارد الإضافية المقترحة في إطار البنود غير المتعلقة بالوظائف البالغة ٦٠٠ ٣٥٥ دولار التكاليف التشغيلية، مثلا الخدمات التعاقدية التي تشمل التكلفة القياسية لاتفاق لمستوى الخدمات من أجل خدمات دعم الصيانة وغيرها من الخدمات التي يقدمها مركزيا مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما فيها الحسابات الشبكية وإتاحة خدمة المكتب المتنقل (٨٠٠ ١٢٢ دولار)، ومصروفات التشغيل العامة (٠٠٠ ١٥٢ دولار)، واللوازم والمواد (٧٠٠ ٦ دولار)، والأثاث والمعدات (١٠٠ ٧٤ دولار).

الباب ٢٩ دال
مكتب خدمات الدعم المركزية

الجدول ٩
الاحتياجات من الموارد حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	الاعتمادات الأولية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	الاحتياجات الإضافية	التقديرات المنقحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
الوظائف	٥٦ ٧٧١,١	–	٥٦ ٧٧١,١
تكاليف الموظفين الأخرى	٢ ٥٦٢,٣	–	٢ ٥٦٢,٣
الخبراء الاستشاريون	٣١٧,٨	–	٣١٧,٨
سفر الموظفين	١٠٨,٣	–	١٠٨,٣
الخدمات التعاقدية	٥ ١٨٠,٦	–	٥ ١٨٠,٦
مصروفات التشغيل العامة	٩٨ ٢٥١,٤	٢ ٣٧٠,٥	١٠٠ ٦٢١,٩
الضيافة	٥,٣	–	٥,٣
اللوازم والمواد	١ ٦٥٧,٩	–	١ ٦٥٧,٩
الأثاث والمعدات	١ ٢٦١,٤	٣٨٢,٣	١ ٦٤٣,٧
المجموع (مخصوما منه الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)	١٦٦ ١١٦,١	٢ ٧٥٢,٨	١٦٨ ٨٦٨,٩

٧٩ - ستغطي الموارد الإضافية المقترحة في إطار البنود غير المتعلقة بالوظائف والبالغة ٢ ٧٥٢ ٨٠٠ دولار التكاليف التشغيلية، بما في ذلك استئجار الأماكن (١ ١٧٦ ٦٠٠ دولار)، وإجراء تعديلات طفيفة في أماكن العمل (١ ١٩٣ ٩٠٠ دولار) والأثاث (٣٨٢ ٣٠٠ دولار)، التي تتعلق بالوظائف الـ ٣٧ المقترح إنشاؤها في نيويورك.

سابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٨٠ - يُطلب إلى الجمعية العامة أن:

(أ) توافق على الموارد الإضافية المقترحة وقدرها ١١ ٦٠٨ ٢٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين)؛

(ب) تعتمد مبلغا إضافيا قدره ١١ ٦٠٨ ٢٠٠ دولار (بعد خصم الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين) في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية

(٤٠٠ ٨٥٥ ٨ دولار)، والباب ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية (٨٠٠ ٧٥٢ ٢ دولار)، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛

(ج) تعتمد مبلغا إضافيا قدره ٠٠٠ ٠٣٢ ١ دولار في إطار الباب ٣٦، الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، يقابله مبلغ مماثل في إطار باب الإيرادات ١، الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

المرفق

الصيغة المنقحة للهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

إدارة الشؤون السياسية

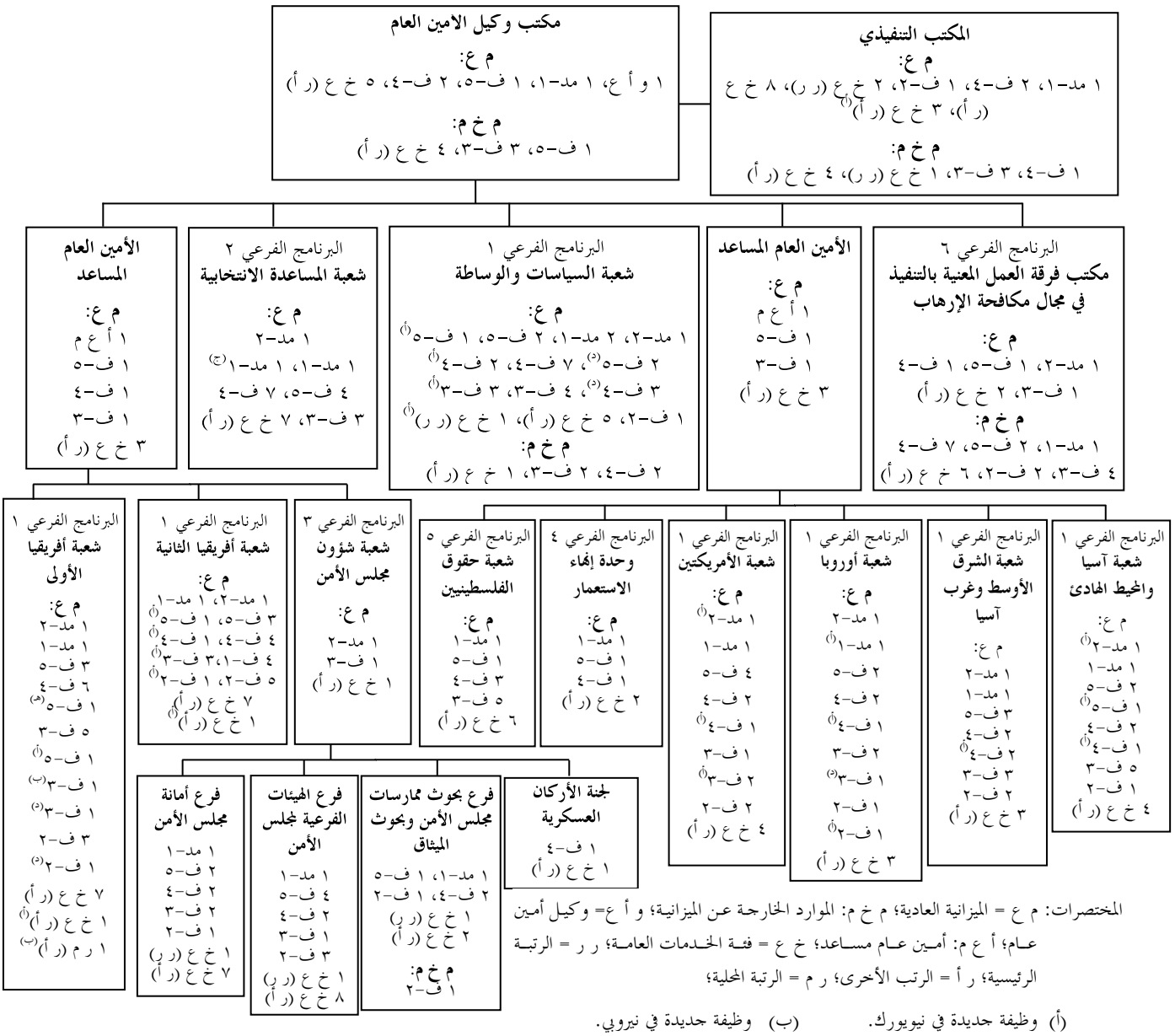

المختصرات: م ع = الميزانية العادية؛ م خ م: الموارد الخارجة عن الميزانية؛ و أ ع= وكيل أمين عام؛ أ ع م: أمين عام مساعد؛ خ ع = فئة الخدمات العامة؛ ر ر = الرتبة الرئيسية؛ ر أ = الرتب الأخرى؛ ر م = الرتبة المحلية؛

(أ) وظيفة جديدة في نيويورك. (ب) وظيفة جديدة في نيروبي.

(ج) وظيفة جديدة في أديس أبابا. (د) وظيفة تم تحويلها في نيويورك.

(هـ) وظيفة تم تحويلها في نيروبي.